في تادية اصل المعنى المراد فلا اعتراض بان ثم امورا لابد منها في تادية اصل المعنى المراد كاحوال اسم الاشارة وقد يبحث عنها علم المعاني لان بحثه عنها لا من حيث انه لابد منها في تادية اصل المعنى حيث يشملها كلامه لان ذلك وظيفة اللغة بل من حيث افادتها قصد المتكلم اياها باعتباره لها لاقتضاء الحال اياها وذلك امر زائد على اصل المعنى فاذا اشار المتكلم بهذا التي للقريب استفيد ان المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال اياه واذا اشار بذلك التي للبعيد استفيد ان المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال اياه فالبحث عن هذه الاحوال التي لاسم الاشارة من حيث افادتها ان المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال اياها من علم المعاني وكذا المحسنات البديعية هذا مبني على المشهور واما على ما حققه من ان المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا تخرج عنه التعريف حتى الا بالحيثية المرادة كعلم البيان بعينه فتدبر اه سم وقوله فلا تخرج الخ ظاهر ان كان البحث عنها من حيث انها تورث الكلام حسنا لا من حيث ان بها مطابقة اللفظ مقتضى الحال والا لم تخرج من التعريف بالحيثية المرادة لانها حينئذ من افراد المعرف كا حققه الشارح في شرح المفتاح وكتب على قوله لانها حينئذ الخ ما نصه اي لان علمها من افراد الخ يعرف هذه الاحوال الخ اي يتصور بان هذه الاحوال بها طابق اللفظ مقتضى الحال هذا محصل العبارة الذي يرشد اليه ما بعد لكن لو عبر بالتصديق لكان اصرح في مقصوده من حيث المراد لان علم المعاني معرفة هذه الاحوال مطلقا كما اشار اليه بقوله لظهور انه ليس الخ اذ هي جزئي وكتب ايضا قوله من حيث الخ خرج بهذه الحيثية شيان العلم الذي يعرف به معاني تلك الاحوال كالنحو واللغة وعلم البيان كما في الشرح انه ليس علم المعاني الخ اي كما توهمه عبارة المص وبهذا قال الشارح والمراد عبارة عن تصور الخ اذ العلوم التصديقات لا التصورات لكن اللازم مما تقوم على هذا التقرير ان يكون علم المعاني ملكة يتصور بها معاني التعريف وغيره مما ذكر لا ان يكون نفس تصور المعاني المذكورة فكيف قال عبارة عن تصور معاني الخ والجواب انه على حذف مضاف اي عبارة عن ملكة تصور او المراد انه عبارة عن نفس المعاني المذكورة حتى يراد به المسائل اه سم وكتب على هذا التقدير ما نصه اي تقدير ان المراد بمعرفة الاحوال تصورها وبهذا اي بقولنا من حيث الخ عن احوال اللفظ الخ مثال احوال اللفظ التي يبحث عنها في علم البيان كون دلالة اللفظ بطريق الكناية مثلا من هذه الحيثية واذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من علم المعاني اه ح وكتب ايضا قوله من هذه الحيثية بل من حيث ما يقبل وما لا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها وشروط احوال المجاز منها ليحترز بذلك عن التعقيد المعنوي اه ح والامور العارضة الخ اي فالمراد باحوال اللفظ مقتضيات الاحوال وليس المراد بالاحوال الامور الداعية

التي

التي اضيف اليها المقتضى كالانكار بان تلك ليست احوالا للفظ بل للمخاطب على ما اشير اليه في المفتاح اي في تعريف علم المعاني من حيث قال هو تتبع خواص تراكيب الكلام الى ان قال ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال وذكره هذا يقتضي ان مقتضى الحال هو الكلام المكيف بتلك الكيفيات لانه الذي يذكر دون نفس الكيفيات من التقديم والتاخير والحذف والاثبات والتاكيد وتركه الى غير ذلك من الكيفيات فتامل واورد عليه ان الذي يذكر هو الكلام الجزئي لا الكلي وعند الشارح ان مقتضى الحال هو الكلام الكلي واجيب بانه شاع وصف الكلي بوصف جزئياته بخلاف وصف الكيفيات بالمذكورية التي هي من اوصاف الكلام كما في عبارة المفتاح فليس شائعا ذلك الشيوع وقد تقدم ان التحقيق ان مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح فتدبر وشرح به في شرحه اي صرح به شارحه العلامة في شرحه قال الحفيد لا يخفى ان تصريح المفتاح اولى بالقبول من تصريح الشارح اه ولعل وجه الاولوية كثرة المواضع التي صرح فيها صاحب المفتاح بان مقتضى الحال الكيفية وقد يمنع التصريح في كلام المفتاح غاية الامر انه في كثير من المواضع ظاهر في انه الكيفية كما ستعرفه والتنكير اي وغير ذلك وانما تركه اتكالا على ظهور ارادته وعلى المقايسة على ما سبق على ما هو راجع للمنفي وقوله عبارة المفتاح اي في غير تعريفه لعلم المعاني كقوله في بعض المواضع الحال المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فان ظاهره ان مقتضى الحال هو نفس التاكيد والذكر والحذف وغير ذلك من الكيفيات كالتقديم والتاخير ونحوها وانما كان ظاهره ذلك لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف اي المقتضية لذي التاكيد الخ والا لما صح الخ فيه ان غاية ما يلزم انها سبب في مطابقة اللفظ لنفسها ولا نسلم استحالة ذلك ولا شك ان مطابقة شيء لشيء تتوقف على وجود الشيء الثاني فهو سبب لمطابقة الاول له قاله ع س اه سم وما قيل من ان اللازم على ذلك مطابقة الشيء لنفسه واتحاد المطابق والمطابق يرد بانه لا يلزم ذلك اصلا بل المطابق بالكسر اللفظ والمطابق بالفتح الاحوال كما يصرح به التعريف فتامل وبعضهم قال يلزم عليه اتحاد المطابق والمطابق به بالكسر بفتح الباء فيهما وهذا التعبير صحيح وهو بمعنى قول سم يلزم انها سبب في مطابقة اللفظ لنفسها واجاب الحفيد في حواشيه على المطول عن الشارح بان هذا وان كان غير ممتنع عند العقل لكنه لا يصدر عن ذي عقل فانه لا يقال وجود الحسن في زيد بسبب لان يتصف به ويشتمل عليه اه لانها عين مقتضى الحال قد يقال مقتضى الحال الكيفيات الكلية والمراد هنا بالاحوال الكيفيات الجزئية تامل اه سم واحوال الاسناد الخ وقع لما قيل انه ذكر في التعريف احوال اللفظ فلا تندرج فيها احوال الاسناد لانه ليس لفظا فلا يكون البحث عن احواله من مسائل هذا

قوله فصرح المفتاح اي بتصريحه بان المقتضى نفس الكيفية وان كان سهو علمية كما نقله به المحشي

Copyright © King Saud University